گوڤارا ئەكاديمى يا زانكويا نەوروز (المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز)، پ.١٠ ژ.١، ٢٠٢٠/٢٠٢١
حقوق الطبع والنشر ©2017. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة
المشاع الايداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4. 0.
e-ISSN: 2520-789X
https://doi.org/10.25007/ajnu.v10n1a814

اشكاليات عملية بناء الدولة ذات التعددية المجتمعية :دراسة حالة بلجيكا

أ. د. شيرزاد أحمد النجار، كلية القانون والسياسة – جامعة صلاح الدين، كردستان العراق
م.م. نسرين علي عرب، كلية القانون والسياسة – جامعة نوروز، كردستان العراق

مخلص

ان البحث في عملية بناء الدولة البلجيكية يثير اشكاليات عديدة، يمكن ارجاعها الى متغير التعددية المجتمعية كمتغير رئيس ودوره في تشكيل المؤسسات السياسية في بلجيكا. وهذا يدل على ان التكوين المجتمعي القومي في بلجيكا كان له ولا يزال دور بارز في ادارة الحياة السياسية في بلجيكا. يمكن القول ان نظرية الدولة القومية باتت قاصرة عن معالجة مشكلات الدول ذات التعددية المجتمعية، القومية، والدينية، والاثنية، والطائفية، وينطبق ذلك على حالة الدولة والمجتمع البلجيكي ذات التعددية القومية.

انطلاقاً من ذلك، فقد تحولت الدولة البلجيكية الموحدة المنظمة وفق مبادئ دستور (7 شباط،1831م) الى دولة فيدرالية في الخامس من ايار 1993م. وذلك استجابة لمطالب مكوناتها القومية وحفاظاً على الدولة من الانهيار.

ان الدولة البلجيكية التي حصلت على استقلالها في عام (1831م) كانت منطقة ذات اهمية كبيرة لسنوات عديدة، وخاضت صراعات عديدة من اجل حقوق الارض على مر التاريخ. تحدها من الشمال هولندا وبحر الشمال، ومن الشرق هولندا والمانيا ولوغسمبرغ، ومن الجنوب والغرب فرنسا. وينقسم مجتمعها بين ثلاث جماعات لغوية ذات كثافة سكانية متباينة. وهم جماعة الفلامينك (Flemings) الناطقة باللغة الهولندية/ الفلمنكية، ويبلغ تعدادهم (5.7) مليون نسمة، وجماعة الوالون (Walloons) الناطقة باللغة الفرنسية وعددهم (4.2) مليون نسمة، والجماعة الجرمانوفية الناطقة باللغة الالمانية ويبلغ عددهم (60.000) ألف نسمة.

شهدت العلاقة بين المكونات القومية البلجيكية توترات عديدة الامر الذي ادى الى حالة عدم استقرار عانت منها الدولة البلجيكية بسبب اخفاقها في تحقيق الاندماج ضمن إطار دولة وحدوية بسيطة مما دعى الحكومة البلجيكية الى تغيير شكل الدولة الى دولة فيدرالية تتلائم وتقسيمات المكونات المجتمعية.

ان التكوين المجتمعي غير المنسجم والذي تزامن مع ازمة الهوية التي عانت منها الدولة البلجيكية منذ تأسيسها دفع الى تطبيق النموذج الفدرالي في الحكم للحيلولة دون انهيار الدولة نتيجة مطالب الفلامينكيين (Flemings) بالاستقلال، وسعي الوالونيون (Walloons) الى الانفصال عن بلجيكا (Belgium) والانضمام الى فرنسا التي تربطهم بها أصل وتاريخ ولغة مشتركة.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المتعدد ، بناء الدولة ، بلجيكا

1. مقدمة

ان البحث في عملية بناء الدولة البلجيكية يثير اشكاليات عديدة،يمكن ارجاعها الى متغير التعددية المجتمعية كمتغير رئيس ودوره في تشكيل المؤسسات السياسية في بلجيكا. وهذا يدل على ان التكوين المجتمعي القومي في بلجيكا كان له ولا يزال دور بارز في ادارة الحياة السياسية في بلجيكا.

يمكن القول ان نظرية الدولة القومية باتت قاصرة عن معالجة مشكلات الدول ذات التعددية المجتمعية ،القومية ،والدينية،والاثنية ،والطائفية، وينطبق ذلك على حالة الدولة والمجتمع البلجيكي ذات التعددية القومية .

انطلاقاً من ذلك، فقد تحولت الدولة البلجيكية الموحدة المنظمة وفق مبادئ دستور (7 شباط،1831م) الى دولة فيدرالية في الخامس من ايار 1993م. وذلك استجابة لمطالب مكوناتها القومية وحفاظاً على الدولة من الانهيار.

ان الدولة البلجيكية التي حصلت على استقلالها في عام (1831م) كانت منطقة ذات اهمية كبيرة لسنوات عديدة ،وخاضت صراعات عديدة من اجل حقوق الارض على مر التاريخ. تحدها من الشمال هولندا وبحر الشمال، ومن الشرق هولندا والمانيا ولوكسمبرغ، ومن الجنوب والغرب فرنسا. وينقسم مجتمعها بين ثلاث جماعات لغوية ذات كثافة سكانية متباينة. وهم جماعة الفلامينك (Flemings) الناطقة باللغة الهولندية/ الفلمنكية، ويبلغ تعدادهم (5.7) مليون نسمة، وجماعة الوالون (Walloons) الناطقة باللغة الفرنسية وعددهم (4.2) مليون نسمة، والجماعة الجرمانوفية الناطقة باللغة الالمانية ويبلغ عددهم (60.000) الف نسمة.

شهدت العلاقة بين المكونات القومية البلجيكية توترات عديدة الامر الذي ادى الى حالة عدم استقرار عانت منها الدولة البلجيكية بسبب اخفاقها في تحقيق الاندماج ضمن اطار دولة وحدوية بسيطة مما دعى الحكومة البلجيكية الى تغيير شكل الدولة الى دولة فيدرالية تتلائم وتقسيمات المكونات المجتمعية.

ان التكوين المجتمعي غير المنسجم والذي تزامن مع ازمة الهوية التي عانت منها الدولة البلجيكية منذ تأسيسها دفع الى تطبيق النموذج الفدرالي في الحكم للحيلولة دون انهيار الدولة نتيجة مطالب الفلامينكيين(Flemings) بالاستقلال، وسعي الوالونيون(Walloons) الى الانفصال عن بلجيكا(Belgium) والانضمام الى فرنسا التي تربطهم بها اصل وتاريخ ولغة مشتركة.

1.1 مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في الجدلية القائمة حول عملية بناء الدولة البلجيكية التي تحاول الحكومة من خلالها تقوية سلطة الدولة من جهة ، ومحاولة المكونات القومية البلجيكية الحصول على حقوقها وزيادة مساحة استقلالها لتحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية. انطلاقاً من ذلك يمكن طرح سؤال محوري بالاضافة الى اسئلة فرعية. وهو: ما هي الاشكاليات التي تواجهها الدولة البلجيكية ضمن اطار عملية بناء الدولة ذات التعددية المجتمعية؟

- ما هو دور المكونات المجتمعية البلجيكية في عملية بناء الدولة ؟
- هل يعد النموذج التوافقي- الفدرالي مناسباً لمعالجة مشكلات دولة ذات تعددية مجتمعية كما في الحالة البلجيكية؟ .

2.1 فرضية البحث

تذهب فرضية البحث الى اعتبار متغير التعددية المجتمعية متغير اساس في عملية بناء الدولة البلجيكية التي تهدف الى زيادة قوة الدولة ، وان الاخفاق في الاستجابة لمطالب المكونات المجتمعية قد يشكل تهديداً للاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة البلجيكية. شريطة ان لا يكون ذلك على حساب قوة سلطة الدولة .

3.1 منهجية البحث

بغية الوصول الى تحليل علمي دقيق للمشكلات التي تواجه عملية بناء الدولة البلجيكية، تم الاعتماد على المنهج المؤسسي(Institutionalism Method) ومدخل دراسة الحالة (Case Study Approach).

4.1 الهيكلية

تم تقسيم البحث الموسوم (اشكاليات عملية بناء الدولة: دراسة حالة بلجيكا) الى اربعة مطالب بالاضافة الى المقدمة والخاتمة. وكما يلي:

- المطلب الاول : التعددية الثقافية في المجتمع البلجيكي .
- المطلب الثاني : المؤسسات السياسية في بلجيكا.
- المطلب الثالث: التقسيم الاداري في بلجيكا.
- المطلب الرابع :الاحزاب السياسية في بلجيكا .

2. المطلب الاول : التعددية الثقافية في المجتمع البلجيكي

ان بلجيكا دولة موحدة منظمة وفق المبادئ المحددة في دستور7 شباط 1831م، واختارت في الخامس من ايار 1993م ان تتحول الى دولة فدرالية استجابة لمطالب شعبها وحفاظاً على الدولة من التمزق وتأمين بقاءها وديمومتها. (باغنار، 2002،ص145).

عانت بلجيكا من مشكلة التعددية القومية عبر تاريخها. فقبل استقلالها كانت واقعة تحت الاحتلال الفرنسي منذ عام 1795 الى عام 1815م، وعندما تأسست مملكة هولندا تم ضم المقاطعات البلجيكية اليها حتى قيام الثورة البلجيكية واستقلالها عن هولندا عام 1830م. الا انها تعرضت الى الاحتلال الالماني لها خلال الحربين العالميتين الاولى والثانية ونتيجة لخسارة المانيا في الحرب تم ضم بعض المناطق الالمانية الى بلجيكا .ونتيجة لسلسلة الاحداث التاريخية هذه تعددت مكونات المجتمع البلجيكي ثقافياً حيث ضمت قوميات وفئات اجتماعية مختلفة. (شاكر ،2012، ص284)

صدر اول دستور لها عام 1831م حيث اقر أن بلجيكا ذات نظام ملكي برلماني ديمقراطي ذو ادارة مركزية موحدة. وفي ذلك الحين لم يكن متغير التعددية المجتمعية في بلجيكا عاملاً مؤثراً في سياستها. وفي عام 1921م صدر لها دستور ثانٍ الذي نص هو الاخر على المركزية في الحكم ونتيجة استئثار الجماعة الفرنسية بالحكم برز الصراع على السلطة في بلجيكا التي تتميز بمجتمع غير متجانس ثقافياً.ليزداد هذا الصراع حدة في ستينيات القرن الماضي. حتى صدور دستورها الثالث وذلك عام 1970م الذي قسم بلجيكا الى مناطق لغوية اربع وهي،الفلامينك، والونيا، والمنطقة الالمانية،بالاضافة الى العاصمة بروكسل. الا ان المشكلة اللغوية ظلت قائمة في بلجيكا بالرغم من محاولات عديدة اجريت لحلها من خلال اجراء التعديلات الدستورية وكذلك تم عقد اتفاقية ايكومنت عام 1977م التي قسمت بلجيكا الى ثلاثة مناطق لغوية وهي الفلاندرز، ووالونيا بالاضافة الى العاصمة بروكسل مع اعطاءها صلاحيات لامركزية ادارية. واستمرت المشكلة اللغوية قائمة حتى صدور دستورها الرابع عام 1993م الذي اصبح نافذاً بشكل رسمي عام 1994م ، لتتحول المملكة البلجيكية بناءاً عليه الى دولة ملكية اتحادية مكونة من ثلاثة اقاليم وثلاثة مجتمعات لغوية . (شاكر ،2012، ص ص 288- 289) يبلغ عدد سكان بلجيكا (11.372.000)نسمة، في حين تبلغ مساحتها (30.528 كم2) وهي مكونة من ثلاث جماعات لغوية ذات كثافة سكانية متباينة،وهم جماعة الفلامينك (Flemings).) الناطقة باللغة الهولندية أو الفلمنكية ويشكلون نسبة (59%) من مجموع السكان، وجماعة الوالون (Walloons) الناطقة باللغة الفرنسية يشكلون نسبة (40%)، والجماعة الناطقة باللغة الالمانية تبلغ نسبتهم(1%). كما موضح في الجدول رقم(1) . (Waltalmanach, 2018, p61)

ان بلجيكا ، التي حصلت على استقلالها في عام 1830م ، كانت منطقة ذات أهمية كبيرة لسنوات عديدة. وخاضت صراعات عديدة من أجل حقوق الأرض على مر التاريخ. تحدها هولندا، وألمانيا، ولوكسمبورغ، وفرنسا. كما هو موضح في الخريطة رقم(1) . (Toharudin , 2010, P23)

تعد منطقة فلاندرزالمنطقة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في بلجيكا حيث تشكل ما يقرب من (60 %)من مجموع السكان الوطنيين. يعيش (3%) فقط من السكان في المناطق الريفية بينما يعيش الـ (97%) الآخرون في مناطق مكتظة بالسكان مثل بروكسل (Brussels) وغنت(Ghent) وأنتويرين (Antwerpen). وتعد بلجيكا من بين أكثر الدول كثافة سكانية في أوروبا حيث تصل إلى (886) شخصًا لكل ميل مربع. وتشكل بروكسل حوالي (10%) من سكان بلجيكا. (Toharudin , 2010, P23) وهي موطن للعديد من الأجانب الذين تبلغ نسبتهم(% 11.9). (Waltalmanach.2018,p61)

ان الانقسامات الكبرى في بلجيكا اليوم هي انقسامات لغوية وهي في الاساس ثلاث انقسامات لغوية،الفلامينك(Flemings)الناطقون بالهولندية ويسكنون اقليم فلاندرز(Flanders Region)،والوالون الناطقون باللغة الفرنسية يسكنون اقليم والونيا(Wallonia Region)، واقليم بروكسل (Brussels)التي تمثل العاصمة (Capital)وهي ثنائية اللغة،مع وجود اقلية صغيرة جداً ناطقة باللغة الالمانية في اقليم والونيا.وكما هوموضح في الخريطة رقم (2) (ليبهارت، 2006،ص116)

اما من ناحية التقسيم الديني فيمكن القول ان بلجيكا اقرب الى التجانس ذلك ان الاغلبية الكاثوليكية هي البارزة في اطار المجتمع البلجيكي.وكما هو موضح في الجدول رقم (1) (ليبهارت، 2006،ص ص 117- 118)

عانت بلجيكا من حالة عدم استقرار نتيجة العلاقات المتوترة بين جماعة الفلامينك(Flemings) وجماعة الوالون(Walloons) حتى صدور القرار الفدرالي عام 1995م بالرغم من انه لم يعِد السلام بشكل دائم بين المكونين الرئيسين في بلجيكا. (باغنار، 2002 ، ص5)

برزت المشكلة الاثنية في بلجيكا بشكل ملحوظ خلال ستينيات القرن الماضي نتيجة الانقسام بين الدولة المركزية والأطراف المجتمعية-الثقافية.حيث كان تدخل الحكومة الاتحادية في مجالات التعليم والسياسة المحلية في بلجيكا حتى عام 1850م بحده ألادنى. ثم اعترفت سلسلة من القوانين التي صدرت بين عامي (1870 و 1900)م بمبدأ المساواة بين الفلمنكية والفرنسية في فلاندرز. وقد نتج عن ذلك إنشاء ثنائية اللغة الرسمية في فلاندرز. وبعد عام 1960م ، أدى تطوران مترابطان إلى احداث تغييرات منها، نمو كبير للأحزاب القومية ، وتفتيت إقليمي للأحزاب التقليدية، وكلاهما أدى إلى تسارع مفاجئ في إضفاء الطابع المؤسسي على النزاعات الاثنية. (Huyse,1981. PP.107-111)

الجدول رقم 1: التعددية القومية والدينية في بلجيكا

التعداد السكاني		11.372.000
توزيع السكان	الفلامينك	59%
	الوالون	40%
	الالمان	1%
اللغات الرسمية	الهولندية(Dutch) ، الفرنسية(French) ، الألمانية(German)	
الانتماءات الدينية	الكاثوليك	72%
	الإسلام	8%
	البروتستانت	1%
	اليهود	0.4%
	بدون دين	16%

(Waltalmanach,.2018,p61)

أصبحت الفرنسية اللغة الرسمية للحكومة بعد ثورة 1830م وفي العقود التالية ، تأثرت الحياة الثقافية البلجيكية بشكل أساسي بفرنسا.ولكن هذه الهيمنة، إلى جانب الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية للوالون ، أثارت الروح القومية بين الفلمنك. لقد استفزوا لمساواة لغتهم مع الفرنسية. مما ادى الى زيادة العداء بين المجموعتين اللغويتين في بلجيكا بعد الحرب العالمية الثانية. ومن الناحية السياسية ، كانت بلجيكا أقل تنظيماً على الرغم من تحسن الحالة الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بسبب الاضطرابات السياسية التي تسببت في الانقسام بين الاحزاب الاشتراكية والشيوعية والليبرالية من جانب والأحزاب الديمقراطية المسيحية من جانب أخر.لذا فإن أزمة بناء الأمة زادت من حدة الخلافات بين الفلمينك (Flemings)والوالون(Walloons). واقترح القادة الاشتراكيون أن يتم استبدال الدولة الموحدة في بلجيكا بفدرالية مكونة من ثلاث اقاليم وهي فلاندرز(Flanders) والونيا (Wallonia) وبروكسل العاصمة(Brussels). (Toharudin, 2010, PP.25-26)

ان وجود الفلامينك (Flemings) والوالون (Walloons) بالاضافة الى المتكلمين باللغة الالمانية في اقاليم محددة جعل التقسيم الجغرافي لهم متناسب مع التقسيم القومي الاجتماعي وهو ما ساهم في تطبيق النموذج الفدرالي في بلجيكا.ولكن ماذا بشأن العاصمة بروكسل التي تتضمن مكونات ثقافية مختلفة؟

ان هذا التكوين غير المنسجم لمكونات المجتمع البلجيكي والذي تزامن مع ازمة الهوية التي عرفتها بلجيكا(Belgium)منذ تأسيس دولتها، دفع باتجاه السعي الى تطبيق الفدرالية للحيلولة دون انهيار الدولة نتيجة مطالبة الفلامينك بالاستقلال،وفي المقابل طالب الوالونيون بالانفصال عن بلجيكا(Belgium) والانضمام الى فرنسا التي تربطهم بها اصل وتاريخ ولغة مشتركة.كما ان فرنسا ردت بانها سوف تقبل انضمام الوالونيون(Walloons) اليها اذا استقل الفلامينكيون (Flemings). (باغنار ، 2002،ص ص 145- 147)

عرفت بلجيكا،بالاضافة الى الاختلافات اللغوية، اختلافات دينية ابرزها(الكاثوليك، والبروتستانت)وايديولوجية (اشتراكية،وليبرالية). الا ان تأثير الجماعات اللغوية هو الذي انعكس في السياسة العامة في بلجيكا. لكن ذلك لا يعني ان المكونات الفرعية ليس لها تأثير، فالكاثوليك تشكل الاكثرية في بلجيكا وكان عاملاً مؤثراً في السياسة البلجيكية. كما ان الانقسام اللغوي في بلجيكا يشكل عقبة امام استقرار الوضع السياسي فيها، فالجماعتان اللغويتان تخشى كل منهما سيادة لغة الاخرى. فالبلجيكيون الوالون يخشون الكثرة العددية للفلامينك،والفلامينك يخشون من السيطرة الاقتصادية والثقافية لجماعة الوالون الناطقة باللغة الفرنسية. (ليبهارت ، 2006، ص 99)

تم اقرار "قانون المساواة" في عام1898م. ومنذ ذلك الحين اصبحت جميع الوثائق البرلمانية ثنائية اللغة. وفي عام 1936م تم تقديم الترجمة الفورية في كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ البلجيكي. وكانت تلك خطوة رئيسة تناسب كلا اللغتين. حيث يمكن للناطقين بالهولندية استخدام اللغة الهولندية، ولم يكن الناطقون بالفرنسية ملزمين باستخدام اللغة الهولندية أو فهمها. كما تلاشى الخوف من أن تصبح اللغة الهولندية اللغة الأولى والمهيمنة. وكان بعض الناطقين باللغة الهولندية لا يزالون يفضلون استخدام اللغة الفرنسية من حين إلى آخر لاسيما الوزراء حيث كانوا يجيبون على الأسئلة باللغة التي طرحوها واستمر ذلك حتى أوائل الستينيات من القرن الماضي. (Deschouwer, 2004, PP.24- 25)

المصدر: http://orient-news.net/5-1-2015.

الخريطة رقم (1)

اما على مستوى الحكومة فقد كانت اللغة الوحيدة المستخدمة في مجلس الوزراء هي اللغة الفرنسية. واستمر ذلك حتى أواخر الخمسينيات من القرن العشرين. وفي عام 1961م، تم تقديم ترجمة فورية لأجتماعات مجلس الوزراء. ومنذ ذلك الحين ، يمكن للمتحدثين باللغة الهولندية استخدام لغتهم الخاصة وفهمها. (Deschouwer, 2004, PP29-30)

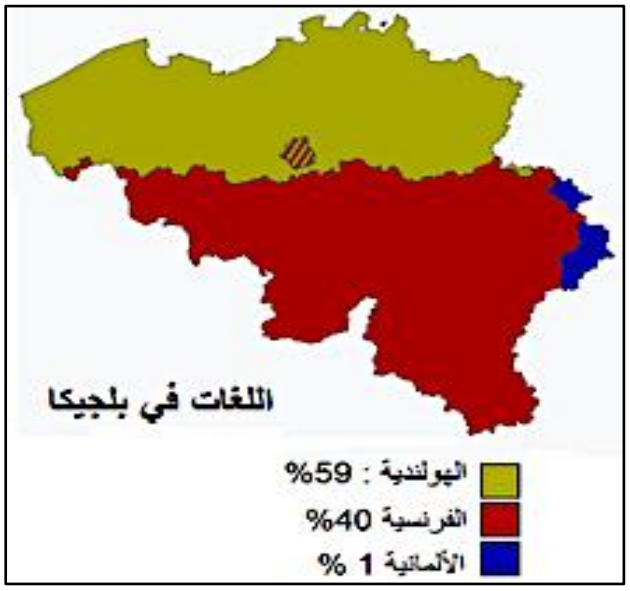

المصدر: http://Aljazeera.net/2-4- 2014

الخريطة رقم (2)

2. المطلب الثاني: المؤسسات السياسية في بلجيكا

تم تأسيس دولة بلجيكا وفق دستورها لسنة (1831)م بعد حصولها على استقلالها عن هولندا.وذلك في شكل دولة موحدة بسيطة ذات نظام ملكي برلماني ولا مركزية ادارية، تتألف من الدولة ، والمناطق،بالاضافة الى الوحدات البلدية.وتحول شكل الدولة بعد ذلك، وكنتيجة لتأثير متغير التعددية المجتمعية، الى

اتحادي فدرالي وفقاً لدستورها الصادر عام (1993) م . (LA CONSTITUTION BELGE, 1993, Art1)

حيث تم تقسيم البلاد الى ثلاثة اقاليم وهي: اقليم الفلاندرز(Flanders Region)، واقليم والونيا(Wallonia Region)، واقليم بروكسل (Brussels)التي تمثل العاصمة البلجيكية. وثلاث مجتمعات لغوية(Communties) وهي :المجتمع الفلمنكي الناطق باللغة الهولندية، والمجتمع الوالوني الناطق باللغة الفرنسية، والمجتمع الناطق باللغة الالمانية.بالاضافة الى بروكسل الثنائية اللغة. وتتمتع هذه الاقاليم والمجتمعات اللغوية (Regions & Communties)باختصاصات واسعة وصلاحيات مطلقة في مجال التعليم والثقافة والسياسة الداخلية ضمن اطار دولة متعددة التشريع . (LA CONSTITUTION BELGE, 1993, Art2. Art3).

ان اتباع بلجيكا للنموذج الفدرالي لم يعالج مشكلة العاصمة بروكسل التي لا تتطابق حدودها الجغرافية مع حدودها الثقافية . وقد نحت نحو سياسة الفدرالية التي تنطوي على الفصل الوظيفي والاقليمي لأيجاد حل لمشكلتها اللغوية. (ليبهارت، 2006،ص 150).

اعترفت التعديلات الدستورية التي اجريت في عام 1970م بالانقسام اللغوي عبر تقسيم اعضاء البرلمان الى مجلسين ثقافيين مختلفين يعملان كبرلمانيين داخل منطقة الاستقلال اللغوي الذاتي الممنوح لكل من الجماعتين اللغويتين. وتقر القوانين التي تخص الاستقلال الثقافي باغلبية ثلثي اعضاء البرلمان بالاضافة الى الاغلبية الخاصة لكل جماعة لغوية. وتدار شؤون بروكسل المزدوجة اللغة بالاتفاق. (ليبهارت، 2006، ص 151)

نشأت الدولة الفيدرالية في بلجيكا في خمس مراحل رئيسة وهي :

المرحلة الاولى، كانت في عام 1963م ، عندما تم إصلاح "الحدود اللغوية". حيث تم إضفاء الطابع الإقليمي على المشكلة وسمح لاحقًا بالحل الإقليمي جزئيًا . حيث نص اتفاق عام 1963م على أن الخط الحدودي لن يتحرك بعد الآن . وعليه تكون هناك ثلاثة أقاليم لديها حدود ثابتة ليتضمنها الدستور البلجيكي المعدل حتى عام 1994م، LA CONSTITUTION BELGE, 1993,Art2,Art3 وهو أمر مهم بشكل خاص لبروكسل ، والتي لن تكون قادرة على التوسع بعد الآن. (Deschouwer ,January 2004,PP.16)

المرحلة الثانية، هي إصلاح الدستورعام 1970م. يعترف هذا الإصلاح رسمياً بوجود المجتمعات والمناطق ، ويعطيها أراضيها. من الواضح أن المناطق الثلاث تتطابق مع الاقاليم اللغوية الثلاثة التي تم تحديدها وفق اتفاق عام1963م. بناءاً على ذلك تكونت المجتمعات اللغوية في بلجيكا وهي "المجتمع الفلمنكي" الذي يتكون من منطقة الناطقين بالهولندية والمتحدثين باللغة الهولندية في منطقة بروكسل ثنائية اللغة ، في حين أن "المجتمع الوالوني" يتكون من منطقة الناطقين باللغة الفرنسية المنطقة والفرانكوفونيين في بروكسل. أما بالنسبة للجالية الألمانية ، فهي توجد في منطقة الفرنكوفونية(اصبحت لاحقاً وفق الدستور المعدل عام 1993م اقليم والونيا) ، ولكنها تمنح تسهيلات لغوية. وبسبب التفسيرات المتباينة لهذه الاصلاحات الدستورية خلال السبعينيات من القرن الماضي ، فشلت محاولات ترجمة هذه المبادئ إلى مؤسسات فاعلة.(Deschouwer ,January 2004,PP.16)

المرحلة الثالثة، كانت عام 1980م عندما قدمت الجولة الثانية من الإصلاحات الدستورية عملية نقل حقيقية للمؤسسات بالنسبة لمناطق فلاندرز ووالونيا والمجتمعات اللغوية الثلاث،حيث تم إنشاء مجالس برلمانية مكونةمن أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ المنتخبين في إحدى المناطق (منطقة فلاندرز،ومنطقة والونيا). لكن بالنسبة لمنطقة بروكسل لم يكن هناك حل ، ولم تحصل هذه المنطقة على استقلالها مؤسساتياً. لذا فان أولئك الذين يتم انتخابهم في المنطقة ثنائية اللغة(بروكسل) ، فإن اللغة الأولى التي يؤدون بها قسمهم هي التي تحدد هويتهم اللغوية وتحدد مجلس المجتمع الذي يمكنهم الجلوس فيه. ومن الناحية الفنية، فان اعضاء المجالس البرلمانية في المناطق والمجتمعات اللغوية هم برلمانيون مركزيون ويجلسون لأغراض معينة في المجالس المقسمة لغوياً. وينتمي الوزراء والمدراء في المناطق والمجتمعات اللغوية إلى الحكومة البلجيكية المركزية. كما تم، خلال هذه المرحلة من الاصلاحات، دمج المؤسسات الفلمنكية ، بمعنى أن هناك مجلسًا واحدًا ووحدة تنفيذية واحدة ، تعتني بشؤون منطقة فلاندرز والمجتمع الفلمنكي. اما بالنسبة للجانب الفرنكوفوني ، فقد تم بناء مجموعتين من المؤسسات ، واحدة لمنطقة والونيا(بضمنها المتكلمين باللغة الالمانية) وواحدة للمجتمع الوالوني(وتشمل المتكلمين باللغة الفرنسية فقط) .هذا الاختلاف في الهيكل مستمر حتى يومنا هذا. (Deschouwer , January 2004,PP.17-18)

المرحلة الرابعة، بدأت عام 1988م، عندما أعطيت بروكسل مؤسساتها الإقليمية وفق الإصلاحات الدستورية ، والتي ترتب أيضاً الطريقة التي يمكن بها لكل من الجماعة الناطقة باللغة الهولندية والجماعة الناطقة باللغة الفرنسية أن تكون موجودة في بروكسل. حيث تم تنظيم ذلك من خلال مؤسسات تحمل اسم مجتمعات(Communities) وهي "لجنة المجتمع الوالوني" و"لجنة المجتمع الفلمنكي"

و"لجنة المجتمع المشتركة"وهي هيئة تشريعية حقيقية تتعامل مع قضايا المجتمع ذات الصلة بكل من المجتمعات اللغوية في بروكسل.اما القرارات المتعلقة بقضايا المجتمع الفلمنكي والوالوني تقررها المؤسسات الفلمنكية والولونية ويتم تنفيذها فقط في بروكسل بواسطة لجانهم المجتمعية. (Deschouwer, January 2004,PP.17-18)

المرحلة الخامسة، بدأت في عام 1993م، حيث تم تغيير المؤسسات مرة أخرى ، واعلن الدستور رسمياً أن بلجيكا دولة فدرالية. (LA CONSTITUTION BELGE, 1831,Art1) ان التغيير الرئيسي هنا هو الانتخاب المباشر لمجالس الأقاليم، وإصلاح مجلس الشيوخ ليصبح مجلساً للمجتمعات (وليس المناطق). تنقسم مقاطعة برابانت بوسط البلاد إلى مقاطعتين برابانت الفلمنكية وبرابانت الوالونية ، وهما الاختصاصان الإقليميان اللذان تتولاهما السلطات الإقليمية في إقليم بروكسل. كما يسمح إصلاح عام 1993م بنقل الصلاحيات من المجتمع الفرنسي إلى منطقة والونيا، والتي سيتم القيام بها في مجالات تدريب القوى العاملة ، وجوانب تتعلق بسياسة الرعاية الصحية والتعليم والسياسات تجاه المعاقين. يتضح من ذلك انه لا توجد في بلجيكا دولة قومية تمكنت من ان تطغى على التعدد المجتمعي كما حدث في المانيا وفرنسا.وانما توجد علاقات قوية بين السياسة المحلية للأقاليم والسياسة الوطنية للدولة الاتحادية. (Lorwin , 1971, P.151)

يمكننا،من خلال ما سبق، توضيح تأثير متغير التعددية المجتمعية في الهيكلية السياسية للدولة من خلال المؤسسات السياسية في مملكة بلجيكا. كما يلي:

1.3 السلطة التشريعية

تتوزع السلطة التشريعية في بلجيكا بين السلطة الاتحادية والسلطة التشريعية في المناطق والمجتمعات اللغوية، وكذلك يوجد في كل منطقة ومجتمع لغوي برلمان خاص بها يسمى مجلس،باستثناء منطقة فلاندرز حيث تم دمج برلمان المجتمع الفلمنكي مع برلمان المنطقة ليصبح لها برلمان واحد .حيث تتكون السلطة التشريعية الاتحادية من مجلسين وهما مجلس النواب المنتخب ومجلس الشيوخ. ويمثل اعضاء البرلمان الامة . حيث ينقسم الاعضاء المنتخبون لكل مجلس الى مجموعتين لغويتين، وهما الاعضاء الفلمنكيون والاعضاء الوالونيون. (LA CONSTITUTION BELGE, 1993,Art42,Art43)

يتألف مجلس النواب من مئة وخمسون (150) نائباً،منتخباً عن طريق الاقتراع المباشر لمدة خمسةاعوام. وتوجد في مجلس النواب آلية لحماية الاقلية تسمى "جرس الانذار" تهدف الى منع اقرار مشروع أو اقتراح قانون من شأن نصوصه أن تضر بالعلاقات بين المجموعات اللغوية. (LA CONSTITUTION BELGE, 1993,Art63,Art65)

أما بالنسبة لمجلس الشيوخ ،فقد كان يتالف من واحد وسبعون(71) عضواً.وقد تم تعديله في عام 2014م ليتكون من (60)عضواً ، ويتم اختيارهم كالتالي: (LA CONSTITUTION BELGE, 1993,Art67)

- تسعة وعشرون عضو معين من قبل البرلمان الفلمنكي من بين اعضائه او من بين اعضاء المجموعة اللغوية الهولندية في برلمان اقليم العاصمة بروكسل.
- عشرة اعضاء معينين من قبل برلمان المجتمع الفرنسي من بين اعضائه.
- ثمانية اعضاء معينين من قبل برلمان منطقة والون من بين اعضائه.
- عضوين اثنين معينين من المجموعة اللغوية الفرنسية في برلمان اقليم العاصمة بروكسل .
- عضو واحد معين من قبل برلمان الجماعة الناطقة بالالمانية من بين اعضائه.
- ستة اعضاء معينين من قبل اعضاء مجلس الشيوخ من بين اعضاء البرلمان الفلمنكي واعضاء المجموعة اللغوية الهولندية في برلمان العاصمة بروكسل.
- اربعة اعضاء معينين من قبل مجلس الشيوخ من بين اعضاء برلمان منطقة الوالون والمجموعة اللغوية الفرنسية في برلمان العاصمة بروكسل.

بناءاً على ما تم ذكره، يتضح ان مجلس الشيوخ قد تم تأسيسه لتمثيل الجماعات اللغوية (الهولندية ، والفرنسية ، والالمانية) في المجتمع البلجيكي ضمن اطار الاقاليم والمجتمعات اللغوية التي تم تأسيسها في الدولة البلجيكية في ضوء عملية بناء الدولة. وانطلاقاً من ذلك يمكن القول ان مجلس الشيوخ البلجيكي يضم (35) عضواً عن الجماعة الناطقة باللغة الهولندية، و(24) عضواً عن الجماعة الناطقة باللغة الفرنسية،وعضواً واحداً عن الجماعة الناطقة باللغة الالمانية. (Deschouwer, 2004,PP.26)

أما بالنسبة لمجالس المناطق والمجتمعات اللغوية ،فان مجلس المجتمع الفلمنكي يتكون من (124) عضو، منهم (118) عضو منتخب انتخاباً مباشراً عن منطقة فلاندرز،وستة (6) اعضاء يتبعون المجموعة اللغوية الهولندية في منطقة بروكسل .في حين يبلغ عدد اعضاء مجلس المجتمع الوالوني اربعة وتسعون(94) عضواً ،من بينهم خمسة وسبعون(75) عضواً عن منطقة والونيا، وتسعة عشر(19) عضواً

تنتخبهم المجموعة اللغوية الفرنسية في منطقة بروكسل. بينما يتألف مجلس المجتمع الناطق باللغة الالمانية من خمسة وعشرون (25) عضواً منتخباً انتخاباً مباشراً. (Deschouwer, 2004,PP.26-27)

كما يمكن انتخاب الناطقين بالفرنسية في البرلمان الفلمنكي. حيث ان هناك أقلية ناطقة بالفرنسية تعيش في اقليم فلاندرز ولانتخاب البرلمان الفلمنكي كانت هناك ولدورتين انتخابيتين، في عامي (1995 و 1999)م،قائمة باسم "الاتحاد الفرنكوفوني". وقد حصلت على ما يكفي من الأصوات لتأمين واحد من (124) مقعدًا في البرلمان الفلمندي. الا أنه ينبغي عليه أن يتحدث الهولندية ، وهو ما فعله. حيث لا يوجد جهاز لحماية هذه الأقلية اللغوية في البرلمان الفلمندي. (Deschouwer, 2004,P2)

بالنسبة لمنطقة بروكسل ثنائية اللغة رسميًا ، فأننا نجد فيها الكثير من التقنيات والأجهزة لحماية الأقلية اللغوية. وعلى الرغم من أن المدينة كانت ذات اغلبية ناطقة باللغة الهولندية من الناحية التاريخية ، إلا أنها أصبحت مدينة فرنكوفونية تدريجيًا. وفي عام 1989م، عندما تم انتخاب برلمان بروكسل الإقليمي لأول مرة ، حصل المتحدثون الهولنديون على (% 15) من الأصوات، مما يعني (10) من أصل (75) مقعدًا. ومنذ عام 2004 م، تم تغيير النظام الانتخابي ، من أجل إعطاء ضمانات حقيقية للمتحدثين باللغة الهولندية. حيث اصبح عدد المقاعد المتاحة في برلمان بروكسل (89)مقعداً، مقارنة ببرلمان اقليم والونيا الذي يتضمن(75) مقعدًا. في حين، أن عدد السكان في والونيا يبلغ ثلاثة أضعاف عدد سكان بروكسل. وهناك (17) مقعدًا، مخصصًا للناطقين بالهولندية في اقليم بروكسل الثنائية اللغة وتشكل فيها الجماعة الفلمنكية اقلية . (Deschouwer, 2004,P.27)

جدول رقم 2: التمثيل السياسي للمكونات المجتمعية في بلجيكا

المكونات المجتمعية	النسبة العددية مقارنة مع سكان بلجيكا	تمثيلهافي البرلمان الاتحادي.	تمثيلها في مجلس الوزراء	محكمة التحكيم البلجيكية
السكان	11.372.000	مجلس النواب مجلس الشيوخ	رئيس الوزراء	
الفلمينك	59%	/ 41 عضو	7 وزير	6 قاضٍ
الوالون	40%	/ 29 عضو	7 وزير	6 قاضٍ
الالمان	1 %	/ 1 عضو	/	/
الاجانب	11.9 %	/ /	/	/
المجموع		150نائب 71	15 وزير	12 قاضٍ

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

- (LA CONSTITUTION BELGE, 1993)
- (Waltalmanach, Sept.2018,p61)

هنالك عدة آليات مؤسساتية، لحماية المكونات المجتمعية في بلجيكا وخاصة تلك التي تشكل اقليات (Minoriyies)،وقد تم ادخالها في الدستور عام 1970م . وهي:

- حق النقض أو ما يسمى بسياسة جرس الانذار :تمتلك المجموعات اللغويةعلى مستوى البرلمان، حق النقض. فعندما تعلن إحدى المجموعات اللغوية أن الاقتراح قد يلحق الضرر بها كمجموعة لغوية ، فإنه يمكن تنشيط ما يسمى ب "جرس الإنذار" .هذا الضمان للأقلية الهولندية في بروكسل،والاقلية الالمانية في اقليم والونيا،والاقلية الفرنسية على مستوى الاتحاد
- يتضمن مجلس النواب 150 نائب منتخب ويتم توزيع المقاعد حسب القاسم الانتخابي وعدد الاصوات التي تحصل عليها القوائم الانتخابية.
- التكافؤ : يتمثل في وجود عدد متساوٍ من الوزراء الاتحاديين كما يتم صنع القرار بتوافق الآراء في منطقة بروكسل ، ويعد ذلك ضامناً لحماية الأقلية الناطقة باللغة الهولندية في تلك المنطقة.
- تتم تسوية النزاعات حول توزيع الصلاحيات أو ما يسمى بتعارض الصلاحيات بطريقة قضائية. وذلك بواسطة محكمة التحكيم التي تتكون من اثنا عشر(12) قاضيا ، (6) ستة قضاة ناطقين بالهولندية، و(6) قضاة ناطقين باللغة الفرنسية ، ويتم تعيينهم من قبل الحكومة الفيدرالية ، بناءً على اقتراح من مجلس الشيوخ. ويكون نصف القضاة من السياسيين السابقين ، ونصفهم ينتمون إلى مهنة القضاء.
- القوانين الخاصة. هذه القوانين تتطلب في المجلسين أغلبية الثلثين لأقرارها، مما يعني ضرورة موافقة غالبية نواب كل مجموعة لغوية. وقد تم استخدام هذه القوانين الخاصة لوضع الهياكل التنظيمية الأساسية للاتحاد البلجيكي. وكذلك تفاصيل قوانين المناطق والمجتمعات وصلاحياتها، وأيضًا تستخدم في اقرار المسائل المالية .
- تم الاعتراف باللغة الفرنسية واللغة الهولندية كلغات رسمية برلمانية على المستوى الفدرالي فاللغة الفرنسية والهولندية اليوم على قدم المساواة في البرلمان البلجيكي. ويتم ترجمة جميع المقترحات وتوزيعها باللغتين في نفس الوقت. كما يمكن للنواب تقديم المقترحات باللغة التي يختارونها ، ويتأكد

الرئيس من ترجمتها قبل توزيعها. وتتم طباعة كلا الإصدارين في نفس الصفحة ، كما تم في تعديل الدستورعام 1970م الاعترف رسميًا بوجود مجتمع ناطق بالألمانية وكذلك باللغة الألمانية كلغة بلجيكية وطنية ، ولم يتم الاعتراف به كلغة برلمانية على المستوى الفيدرالي. لا توجد مجموعة ناطقة بالألمانية في البرلمان ، وبالتالي لا توجد حاجة إلى أغلبية منها للقوانين الخاصة ولا توجد إجراءات لجرس الإنذار/حق النقض. ومع ذلك يمكن استخدام اللغة الألمانية في البرلمان الفيدرالي. الا انه في الممارسة العملية ، يفضل متحدث اللغة الألمانية استخدام اللغة الفرنسية أو الهولندية للتأكد من فهمه. ولا توجد ترجمة من وإلى الألمانية في البرلمان الفيدرالي. (Deschouwer, 2004,P27)

2.3 السلطة التنفيذية

تعد بلجيكا ملكية دستورية، تعطى الأولوية للابن الأول أو الأكبر سنا في الأسرة وهو من سلالة صالحب الجلالة ليوبولد،جورج،شريتين، فريدريك،ملك ساكسوني كوبرغ. ويعدالملك فيليب ملكا لبلجيكا،وهو يعد رمزاً لتوحيد البلاد. (LA CONSTITUTION BELGE, 1993,Art85,Art86) ، وفي حالة وفاة الملك يتولى مجلس الوزراء باسم الشعب البلجيكي سلطات الملك لحين تولي خلفه العرش. (LA CONSTITUTION BELGE, 1993,Art90)

في حين، يعود الدستور البلجيكي إلى عام 1831 م، وقد تم تعديله عدة مرات منذ ذلك الحين مع المراجعة الأخيرة التي تمت في عام 2014 .لقد حولت الإصلاحات التي تمت منذ سبعينيات القرن العشرين بلجيكا تدريجياً إلى دولة فيدرالية وفق دستورها الرابع عام1993 ، مما منح غالبية السلطات الحكومية الأساسية للاقاليم الثلاثة: فلاندرز ، والونيا ، وبروكسل . (LA CONSTITUTION BELGE, 1993,Art1)

تتميز السلطة التنفيذية في بلجيكا بكونها سلطة ثنائية مكونة من الملك ورئيس الحكومة ويتم تشكيل الحكومة في بلجيكا بشكل متكافئ حيث تضم الحكومة عدداً متكافئاً من الوزراء الفلامينك الناطقين باللغة الهولندية، والوالون الناطقين باللغة الفرنسية. (LA CONSTITUTION BELGE, 1993,TITRE III)

رغم ان الفلامينك يشكلون الاغلبية مقارنة بالوالون وهذا ما يدفع البعض الى اعتباره تمثيلاً مبالغاً فيه بالنسبة لجماعة الوالون. وتتوزع السلطات التنفيذية في بلجيكا بين الاتحاد والاقاليم والمجتمعات اللغوية. (ليبهارت ، 2006، ص 70)

التعددية القومية/اللغوية	اللغة	المناطق الاقليمية	المجتمعات اللغوية	المؤسسات السياسية الرسمية
الفلمينك	الهولندية	فلاندرز	المجتمع الفلمنكي	مجلس تشريعي وحكومة واحدة تمثل منطقة فلاندرز والمجتمع الفلمنكي
الوالون	الفرنسية	والونيا	المجتمع الوالوني	مجلس منطقة والونيا حكومة منطقة والونيا مجلس المجتمع الوالوني حكومةالمجتمع الوالوني
الناطقون بالالمانية	الالمانية	ضمن منطقة والونيا	المجتمع الناطق باللغة الالمانية	مجلس المجتمع اللغوي حكومة المجتمع اللغوي
الفلمينك+ الوالون	ثنائية اللغة	بروكسل	/	مجلس منطقة بروكسل حكومة منطقة بروكسل

أما بالنسبة لحكومات المناطق والمجتمعات اللغوية فيتم اختيارهم من قبل المجالس التشريعية في مناطقهم. (LA CONSTITUTION BELGE, 1993, Art122)

فهناك حكومة للمجتمع الفلمنكي، وحكومة للمجتمع الوالوني(الفرنسي) وحكومة للمجتمع الناطق باللغة الالمانية. (LA CONSTITUTION BELGE, 1993, Art121)

يوجد في كل مقاطعة من المقاطعات التسع. التي تتألف منها بلجيكا،مجلس يتكون من 50 إلى 90 عضوًا يتم اختيارهم بالاقتراع المباشر. تنقسم المقاطعات إلى مناطق إدارية تابعة للاقاليم . وهناك ثلاث مجتمعات ثقافية: المجتمع الفلمنكي ويشمل (سكان المنطقة الفلمنكية والسكان الناطقين باللغة الهولندية في بروكسل)،والمجتمع الوالوني الناطق باللغة الفرنسية ويشمل(منطقة والونيا والسكان الناطقين بالفرنسية في بروكسل)،ومجتمع صغير يتحدث الألمانية ضمن اقليم والونيا. تتمتع المجتمعات بسلطات في المناطقها في مجالات التعليم والصحة والثقافة. هناك ست حكومات وستة مجالس تشريعية.(Toharudin, 2010,P30) وكما موضح في الجدول رقم (3) .

أ. المجلس التشريعي وحكومة الجماعة الناطقة بالفلمنكية/الهولندية .
ب. المجلس التشريعي وحكومة الجماعة الناطقة بالفرنسية .
ج. المجلس التشريعي وحكومة الجماعة الناطقة بالألمانية .
د. المجلس التشريعي وحكومة الإقليم الفلمنكي .
هـ. المجلس التشريعي وحكومة إقليم والونيا
و. المجلس التشريعي وحكومة منطقة العاصمة بروكسل.

اخيراً ومن اجل تجنب هيمنة الأغلبية الديموغرافية تم الالتزام بالتعاون وحق النقض المتبادل كالاليتين اساسيتين الحماية الأقلية الناطقة بالفرنسية وكذلك المجموعة اللغوية الناطقة باللغة الالمانية . حيث نص الدستور على ان يكون نصف اعضاء الحكومة الفدرالية من الناطقين باللغة الفرنسية والنصف الاخر من الناطقين بالهولندية. (LA CONSTITUTION BELGE, 1993,Art99)

وقد تم منح المجموعة الفرنكوفونية في البرلمان البلجيكي حق النقض (إجراء جرس الإنذار) ضد أي مشروع قانون يضرهم. كما تم استخدام منطق "التكافؤ" أو توزيع(50-50) بين مجموعتي اللغات كجهاز حماية لعدد القضاة في محكمة التحكيم ولجنة التنسيق التابعة للدولة الاتحادية والأقاليم والمجتمعات. (Deschouwer, January 2004,P.22

جدول رقم 3: التعددية المجتمعية والتقسيم السياسي في بلجيكا

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على الدستور البلجيكي ،1993،شاملاً تعديلاته حتى عام 2014م.

المصدر: (LA CONSTITUTION BELGE, 1993)

4. المطلب الثالث: التقسيم الاداري

أصبحت الاقاليم اللغوية الإثنية الثلاثة اقاليم اتحادية رسمية في عام1993م. وتم حل مشكلة برابانت بتقسيمها الى برابانت الفلمنكية وبرابانت الوالونية بصفة وحدات ادارية تابعة الى الاقاليم اللغوية .(Toharudin, 2010,P24)

تقسم الاراضي البلجيكية ادارياً الى تسع مقاطعات تابعة الى الاقاليم اللغوية وتعد جزءاًمنها وهي كما يلي: (LA CONSTITUTION BELGE, 1993,Art3,Art4).

أ. اقليم فلاندرز(Flanders Region)، الناطقة باللغة الهولندية وتتألف من خمسة مقاطعات وهي : أنتويرب، بارباند الفلمنكية، ليمبورغ، فلاندرزالغربية

ب. اقليم والونيا (Walloon Region)، الناطقة باللغة الفرنسية وتشمل خمسة مقاطعات وهي: هينو ، لييج ، برابانت الوالونية ، لوكسمبورغ ، ونامور بالاضافة الى الجزء الشرقي من بلجيكا الناطق باللغة الالمانية وهي تشكل اقلية في منطقة والونيا.

ج. منطقة بروكسل التي تمثل العاصمة البلجيكية وهي ثنائية اللغة(اللغة الهولندية، واللغة الفرنسية) وتتألف من تسع عشر (19) وحدة بلدية تمثل العاصمة .

اما المجتمعات اللغوية فتشمل : (LA CONSTITUTION BELGE, 1993,Art1)

أ. المجتمع الفلمنكي ويشمل منطقة فلاندرز والمجموعة اللغوية المتكلمة باللغة الهولندية في منطقة بروكسل.

ب. المجتمع الوالوني ويشمل منطقة والونيا بالاضافة الى المجموعة اللغوية الناطقة باللغة الفرنسية في بروكسل .

ج. المجتمع الناطق باللغة الالمانية ويشمل الجزء الشرقي من بلجيكا وتوجد ضمن اطار منطقة والونيا.

كما توجد ثلاثة أنواع من البلديات المحلية في المملكة البلجيكية وهي كما يلي: (Toharudin, ,2010,P24)

النوع الأول، يشمل أولئك الذين ينتمون بالكامل إلى اللغة الناطقة بالهولندية أو الإقليم الناطق بالفرنسية. واللغة المستخدمة هي لغة المنطقة. هذه اللغة هي اللغة الداخلية لجميع الخدمات ، وبالتالي فإن معرفة هذه اللغة مطلوبة لتكون موظفًا محليًا مدنيًا. ويتم توفير جميع وسائل الاتصال للجمهور بلغة واحدة فقط ، ويتم توفير الوثائق (شهادات وجوازات السفر ، إلخ) بلغة واحدة.

النوع الثاني من البلديات المحلية هي تلك التي لديها مرافق لغوية ، حيث تمنح تسهيلات لغوية للناطقين بلغة اخرى غير لغة الاقليم. ولا يتم منح هذه التسهيلات لأعضاء المجلس المحلي أو لأعضاء السلطة التنفيذية المحلية. المرافق تكون للسكان. وهذا يعني أنه يمكنهم طلب المساعدة باللغة الأخرى وتلقي المراسلات من السلطات المحلية باللغة الأخرى. فالتسهيلات ليست مخصصة لموظفي الخدمة المدنية واللغة الداخلية للخدمة هي لغة المنطقة. ولكن بما أن اللغة الأخرى يجب أن تكون متوفرة ، فهناك عدد من القواعد الخاصة. يجب على الموظف المدني اجتياز امتحان لإثبات معرفته باللغة الأخرى. ويجب على جميع الموظفين المدنيين الذين لديهم اتصال بالعامة أن يكونوا ثنائيي اللغة. هذا بالاضافة الى أنه لا يمكن تعيين موظف مدني يعرف اللغة الأخرى فقط وليس لغة المنطقة.

النوع الثالث ،يعد اقليم بروكسل الفئة الثالثة. حيث تتواجد البلديات المحلية بلغتين رسميًا ، ولكن في بيئة مجتمعية هي في الغالب ناطقة بالفرنسية. حيث يشكل الناطقون بالهولندية (15 %) في حين أن بعض البلديات المحلية يمكن أن يكون لها ما يصل إلى 30٪ من الناطقين بالهولندية ، فإن عددهم يكاد يكون صفراً في عدد قليل من البلديات الأخرى. إن القانون الذي ينظم استخدام اللغات في البلديات المحلية ببروكسل مفصل ومعقد للغاية .

جدول رقم 4: التقسيم الاداري في بلجيك

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر التالي: (LA CONSTITUTION BELGE, 1993)

الدولة البلجيكية	الاقاليم	المقاطعات	المجتمعات اللغوية
/	فلاندرز	- انتوير ب - براباند الفلمنكية - ليمبروغ - فلاندرز الغربية	- الناطقون باللغة الهولندية/منطقة فلاندرز . - الناطقون باللغة الهولندية /بروكسل
/	والونيا	- هينو - لييج - براباند الوالونية - لوكسمبرغ - نامور	الناطقون باللغة الفرنسية /منطقة والونيا الناطقون باللغة الفرنسية /بروكسل
/	بروكسل(العاصمة)	(19) وحدة بلدية	المجتمع الناطق باللغة الالمانية (يوجدفي منطقة والونيا)

(Toharudin, 2010, P33)

5. المطلب الرابع :الاحزاب السياسية في بلجيكا

تعد الاحزاب السياسية وليدة بيئات سياسية واجتماعية متباينة فهيمؤسسات مهمة في الدولة الديمقراطية ولها دورها في الحياة السياسية ، وهي تختلف عن بعضها من حيث الايديولوجيات والاهداف والاسس التي تقوم عليها بالاضافة الى طبيعة قاعدتها الجماهيرية وأساليبها في ممارسة نشاطاتها. (جاسم؛ عجيل، 2019،ص 85)

فالحزب السياسي هو مجموعة من الاشخاص تربطهم افكار مشتركة تدفعهم للوصول الى السلطة لتحقيق اهداف معينة يسعون اليها. (جاسم؛ عجيل، 2019،ص 86).تأسيساً على ذلك فان الاحزاب السياسية تعد حلقة وصل بين المجتمع والسلطة السياسية ،وفي المجتمعات المتعددة ثقافياً تمثل مكونات المجتمع بكل اطيافه وتكون انعكاساً للواقع المجتمعي المنقسم .

وجدت في بلجيكا احزاب تقليدية تشكلت على اسس ايديولوجية وليست لغوية، وهي الحزب الليبرالي،والحزب الاشتراكي، والحزب الديمقراطي الكاثوليكي، وتفرعت عنها احزاب اخرى بسبب الانقسامات التي احدثها متغير التعددية المجتمعية في بلجيكا.(الشرقاوي، 2005، ،ص50)

تميز النظام البلجيكي متعدد الأحزاب بالتفتت الشديد. فهو لم يعكس فقط الانقسامات السياسية والاجتماعية الرئيسة التي ااستمرت في استقطاب المجتمع البلجيكي. بل أنه عكس ظهور أبعاد جديدة للصراع والانقسامات التي تمت على أسس أخلاقية - دينية كالمعارضة بين الحزب الليبرالي والحزب الكاثوليكي. ثم ظهر بعد ذلك أهمية الانقسام الاجتماعي - الاقتصادي بين اليمين واليسار مع ولادة الحركة الاشتراكية ، مما أدى إلى المعارضة بين الأحزاب الليبرالية والاشتراكية في الستينيات والسبعينيات. وكان للانقسام اللغوي- الثقافي بين الفلمنكيين والوالونيين تأثيراً في ارتفاع عدد الاحزاب السياسية في البرلمان البلجيكي كالحزب الفولكسوني (VU) في فلاندرز ، وراسمبلمنت والون (RW) في والونيا ، والجبهة الديمقراطية الفرنكوفونية (FDF) في إقليم بروكسل. ونتيجة لذلك انقسم كل حزب تقليدي إلى فرعين ، الحزب الفلمنكي والحزب الوالوني ، وهما مستقلان من الناحية التنظيمية والبرنامجية. وفي نهاية السبعينيات ، توسع نظام التعددية الحزبية البلجيكي مرة أخرى مع ظهور الحزب القومي الفلمنكي والمناهض للمهاجرين ، "فلامز بلوك" (VB)، والحزب الفرنكوفوني المتطرف اليميني "الجبهة الوطنية" والحزب البوجادي. وبحلول عام 1981م ، كان هناك أربعة عشر حزباً في البرلمان.

كانت الحرب العالمية الأولى نقطة تحول مهمة في بلجيكا. فخلال الحرب ، أصبح من الواضح تمامًا أنه لم يعد بالإمكان تجنب مشكلة اللغة بعد الآن. وقد ساهمت عدة عناصر في هذا الوعي. منها أولاً ، كانت هناك مشاكل في جبهة الحرب. فقد اشتكى الجنود الفلمنكيون من الوضع اللغوي ، وأصبحوا واعين بحقيقة أنه من المتوقع أن يموتوا في النهاية من أجل بلد لم يحاول حتى التواصل معهم بلغتهم الخاصة. والعامل الاهم هو انهيار الأحزاب التقليدية الثلاثة (الحزب المسيحي الديمقراطي،والحزب الليبرالي، والحزب الاشتراكي). اذ لم تستطع اي من هذه الاحزاب المذكورة التخلص من التوترات اللغوية المتزايدة ، وفي غضون فترة زمنية مدتها عشر سنوات فقط ، انهارت جميعها. وهذا ما اسهم في تعزيز التعددية القومية وصعوبة احتوائها.(Deschouwer, 2004, P28)

بناءاً على ذلك، لم تعد هناك أحزاب وطنية في بلجيكا ، باستثناء بعض الأحزاب النقابية الصغيرة.حيث باتت الاحزاب تقدم نشاطاتها في مناطقها اللغوية ، فيتم تقسيم الأحزاب إلى أحزاب فرنكوفونية(اقليم والونيا) واحزاب فلمنكية ، بحيث لا يستطيع الناخبون في اقليم فلاندرز التصويت لصالح السياسيين الوالونيين أو المرشحين من بروكسل. وعادة ما يؤدي النظام متعدد الأحزاب البلجيكي إلى حكومة ائتلافية. (Toharudin, 2010,P33)

6. المصادر

1. آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، ط1 ،الفرات، بغداد، بيروت، 2006
2. جاك باغنار، الدولة مغامرة غير اكيدة، ترجمة نور الدين اللباد، ط1، عربية للطباعة ،القاهرة، 2002.

3. رنا مولود شاكر،النظام السياسي الفدرالي البلجيكي ودوره في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، ع6 ،مجلد3،جامعة الانبار،العراق،2012م.
4. د. سعاد الشرقاوي، الاحزاب السياسية: اهميتها نشأتها نشاطها، مركز البحوث البرلمانية،مجلس الشعب،القاهرة ، 2005م
5. د.رغد نصيف جاسم ، عبد الكاظم خضير عجيل ، تأثير النخبة السياسية في قيادة الاحزاب السياسية، مجلة تكريت للعلوم السياسية،ع17، جامعة تكريت، العراق، 2019
6. 6-Der Fischer Waltalmanach,Zahlen.Daten.Fakten, S.Fischer Verlag, Frankfurt am Main,Sept.2018
7. 7- Kris Deschouwer, Ethnic Structuer, Inequality and Governance of The Public Sectore In Belguim, UN,January 2004,
8. 8-LA CONSTITUTION BELGE, 1993
9. 9- Luc Huyse, Political Conflict in Bicultural Belgium.7-
10. https://soc.kuleuven.be/centre-for-political-research/publicaties-luc-huyse/bestanden/pdf-hoofdstukken-in-boeken/1981_Political Conflict in Bicultural Belgium.
11. 10-Toni Toharudin, Individualism,nationalism,ethnocentrism and authoritarianism,University medical center Groningenm, University of Groningen,2010
12. 11-Val R. Lorwin, Segmented Pluralism Ideological Cleavages and Political Cohesion in the Smaller European Democracies, comparative Politics, Voi.3, No.2, University of New Yourk, 1971
13. 12-http://Aljazeera.net/2-4- 2014
14. 13- http://Orient-news. net.